

Distr.: General
5 January 2024
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخامسة والخمسون

26 شباط/فبراير - 5 نيسان/أبريل 2024

البند 2 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

موجز حلقة النقاش بشأن التدابير اللازمة لإيجاد حلول دائمة لأزمة
الروهينغيا ووضع حد لجميع أشكال انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان
المرتبطة ضد مسلمي الروهينغيا والأقليات الأخرى في ميانمار

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان*

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 3/50، الذي قرر فيه المجلس أن يعقد، خلال دورته الثالثة والخمسين، حلقة نقاش بشأن التدابير اللازمة لإيجاد حلول دائمة لأزمة الروهينغيا ووضع حد لجميع أشكال انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المرتبطة ضد الروهينغيا والأقليات الأخرى في ميانمار. وفي ذلك القرار أيضاً، طلب المجلس إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن تقدم تقريراً عن حلقة النقاش إلى المجلس في دورته الخامسة والخمسين. ويتضمن هذا التقرير موجزاً لحلقة النقاش التي عُقدت في 21 حزيران/يونيه 2023.

* تأخر تقديم هذه الوثيقة بسبب الوقت الإضافي اللازم لوضعها في صيغتها النهائية.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

- 1- عقد مجلس حقوق الإنسان، عملاً بقراره 3/50، حلقة نقاش خلال دورته الثالثة والخمسين بشأن التدابير اللازمة لإيجاد حلول دائمة لأزمة الروهينغيا ووضع حد لجميع أشكال انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المرتكبة ضد مسلمي الروهينغيا والأقليات الأخرى في ميانمار⁽¹⁾.
- 2- وقد أُنشئت حلقة النقاش، التي عُقدت في 21 حزيران/يونيه 2023، فرصة لأعضاء مجلس حقوق الإنسان ومراقبيه والخبراء وأصحاب المصلحة الآخرين، بمن فيهم ممثلو الروهينغيا والأقليات الأخرى في ميانمار، لمناقشة حالة حقوق الإنسان للروهينغيا والأقليات الأخرى في ميانمار، وتحديد التدابير المحتملة والحلول الدائمة لأزمة الروهينغيا، مع التركيز بشكل خاص على سبل العمل من أجل العودة المستدامة للاجئين بأمان وكرامة.
- 3- وافتتحت هذا النقاش نائبة المفوض السامي لحقوق الإنسان. وكان المشاركون في حلقة النقاش هم رئيسة مجلس إدارة شبكة الرابطة البديلة للأمم جنوب شرق آسيا المعنية ببورما، ياسمين الله؛ ومؤسس مشروع أراكان، كريس ليوا؛ والمدير التنفيذي لشبكة بورما لحقوق الإنسان، كياو وين؛ والأستاذ المساعد في جامعة لورانس (أونتاريو، كندا)، محسن حبيب.

ثانياً- معلومات أساسية

- 4- تؤثر الانتهاكات المرتكبة ضد الأقليات الإثنية والدينية في ميانمار على كامل نطاق الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية. فقد تعرضت أقلية الروهينغيا في ميانمار، على مدى أجيال، لاضطهاد مؤسسي وحرمان من الهوية وتمييز شديد، وهي عوامل أدت مجتمعة إلى حلقة دوامة من التهميش وإلى انتهاكات خطيرة لحقوقهم الإنسانية قد ترقى إلى جرائم دولية، بما في ذلك النزوح القسري الجماعي. ولا تزال هذه الأقلية محرومة من الجنسية والوثائق المدنية، وتواجه قيوداً شديدة على حرية التنقل، ولديها إمكانية محدودة للغاية للوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية، وإلى فرص كسب الرزق. وقد أدت النزاعات المسلحة الطويلة الأمد أيضاً إلى انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان الخاصة بالأقليات الإثنية في ولايات أخرى، بما في ذلك القتل خارج نطاق القضاء، والاعتقال والاحتجاز التعسفيين، والتعذيب، والعمل القسري، والعنف الجنسي والجنساني، والنزوح القسري على نطاق واسع.
- 5- ومنذ الانقلاب العسكري في 1 شباط/فبراير 2021، دخلت ميانمار دوامة من العنف تميزت بانتهاكات جيش ميانمار الواسعة النطاق للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الاستخدام الواسع النطاق للغارات الجوية العشوائية والهجمات المدفعية في المناطق المأهولة بالسكان، ومداومة القرى وحرقها، والاعتقالات التعسفية، واستخدام التعذيب والقتل خارج نطاق القضاء والعنف الجنسي. واستمر هذا الوضع الكارثي لحقوق الإنسان أيضاً في التأثير على الروهينغيا والأقليات الأخرى، مما تسبب في مزيد من تحركات اللاجئين إلى البلدان المجاورة ونزوح داخلي غير مسبوق في ميانمار.
- 6- وقد وثق مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان حالة حقوق الإنسان للروهينغيا والأقليات الأخرى في ميانمار على نطاق واسع في عدة تقارير قُدمت مؤخراً إلى مجلس حقوق الإنسان⁽²⁾، وكذلك في تقارير المقرررين الخاصين الذين تعاقبوا على ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في

(1) غالبية أفراد مجتمع الروهينغيا، ولكن ليس جميعهم، من المسلمين. ولذلك، يشير هذا التقرير فقط إلى الروهينغيا، بدلاً من مسلمي الروهينغيا، لكي يكون شاملاً للروهينغيا غير المسلمين.

(2) A/HRC/45/5 و A/HRC/49/72 و A/HRC/52/21 و A/HRC/54/59.

ميانمار⁽³⁾ والبعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار⁽⁴⁾. وفي الآونة الأخيرة، نظمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، في حزيران/يونيه 2022، عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 1/47، حلقة نقاش في الدورة الخمسين للمجلس بشأن الأسباب الجذرية لانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان ضد الروهينغيا والأقليات الأخرى في ميانمار. وحدد المشاركون في حلقة النقاش انعدام المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان للروهينغيا والأقليات الأخرى واستمرار الإفلات من العقاب الذي يتمتع به جيش ميانمار على أنهما السببان الجذريان للأزمة الحالية⁽⁵⁾. ورأوا أن معالجة الأسباب الجذرية للتمييز وانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد الأقليات الإثنية والدينية في ميانمار وضمان المساءلة عن الجرائم الخطيرة المرتكبة أمران أساسيان لتحقيق سلام دائم وبناء مجتمع على أساس مبادئ المساواة وعدم التمييز. ورأوا أن من الضروري أيضاً دعم المبادرات الشعبية الطويلة الأجل الرامية إلى تعزيز الحوارات بين الطوائف والأديان، والتصدي لخطاب الكراهية، وتوفير التنقيف في مجال حقوق الإنسان للشباب.

7- وعلى الصعيد الدولي، تتواصل الجهود الرامية إلى ضمان المساءلة القانونية في محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية. وفي غضون ذلك، اتخذت أيضاً خطوات لتحقيق هذه الغاية على الصعيد الوطني في دول ثالثة ذات ولاية قضائية ذات صلة. وما فتئت آلية التحقيق المستقلة لميانمار تقدم دعماً رئيسياً لهذه الجهود.

8- ومن آب/أغسطس إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2022، ظل القتال بين جيش ميانمار وجيش أركان في ولاية راخين يعرض مجتمع الروهينغيا لمخاطر وانتهاكات جسيمة. ودارت المعارك في قرى الروهينغيا وحولها، الأمر الذي أدى إلى وقوع إصابات ونزوح. وتلقت مفوضية حقوق الإنسان أيضاً تقارير موثوقة عن استخدام العنف الجنسي ضد نساء وفتيات الروهينغيا من كلا الطرفين. وفرض جيش ميانمار أيضاً مزيداً من القيود على إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية وعلى الحركة. وطُلب من الروهينغيا الحصول على ترخيص سفر مؤقت للتنقل بين البلدات في ولاية راخين. وأي شخص، بما في ذلك الأطفال، يُقبض عليه وهو مسافر من دون ترخيص يواجه الاعتقال والسجن. وقد أثر ذلك بشكل كبير على مجتمع الروهينغيا وفاقم من المخاطر ونقاط الضعف في حمايتهم.

9- ومنذ عام 2017، يعيش أكثر من مليون من الروهينغيا في مخيمات اللاجئين في بنغلاديش في ظروف صعبة، ويواجهون تحديات أمنية واقتصادية وحقوقية خطيرة. وقد أدى انعدام الأمن الكافي في المخيمات إلى تهديد العديد من اللاجئين الروهينغيا وضربهم واختطافهم وقتلهم. وبسبب تضائل التمويل، انخفضت المساعدة الغذائية بنسبة 30 في المائة، مما جعل الحياة في المخيمات أكثر صعوبة. ولا يزال العنف الجنساني مرتفعاً، مع ارتفاع معدلات العنف المنزلي ومخاطر الاتجار بالنساء والفتيات.

10- وكنتيجة للتمييز النظامي والقيود المعوقة والمشقات المترابطة، كان عدد متزايد من الروهينغيا يركبون مخاطر هائلة للفرار من ميانمار وبنغلاديش. ووفقاً لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، حاول 3 545 شخصاً من الروهينغيا، في عام 2022 وحده، بزيادة 360 في المائة عن عام 2021، القيام برحلات بحرية خطيرة إلى بلدان أخرى من أجل التماس الحماية والأمن ولم شمل الأسرة، وسبل العيش، حيث يُعتقد أن 348 شخصاً لقوا حتفهم أو فُقدوا في البحر⁽⁶⁾. ومن يُعترض سبيلهم ويُعادون إلى ميانمار

(3) انظر - www.ohchr.org/en/documents

(4) www.unhcr.org/refugees/rohingya listing?field_content_category_target_id%5B182%5D=182&field_entity_target_id%5B1300%5D=1300

(5) A/HRC/42/50 و A/HRC/39/64

(6) انظر A/HRC/52/22

(7) UNHCR, *Protection at Sea in South-East Asia – 2022 in Review* (2023)

يواجهون السجن. وقد تضاعف في عام 2022 عدد الروهينغيا الذين اعتُقلوا بسبب السفر غير المرخص به داخل ميانمار، خاصة الذين يسعون للسفر خارج ولاية راخين، ليصل إلى حوالي 2 000 حالة.

11- واسترعت خطورة الوضع أيضاً انتباه مجلس الأمن. ففي نهاية عام 2022، أعرب المجلس عن قلقه إزاء التطورات الأخيرة في ميانمار وشدد على المخاطر التي يشكلها وضع الروهينغيا على المنطقة على نطاق أوسع، واتخذ في الوقت نفسه القرار 2269(2022)، وهو أول قرار له بشأن الوضع في ميانمار؛ وأكد فيه، بين أمور أخرى، على الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية للأزمة في ولاية راخين وتهيئة الظروف اللازمة للعودة الطوعية والأمنة والكرامة والمستدامة للاجئين الروهينغيا والنازحين داخلياً.

12- وفي 14 أيار/مايو 2023، دمر إعصار موكا ولاية راخين، مما أثر بشكل غير متناسب على مجتمعات الروهينغيا، وخاصة أولئك الذين نزحوا. ووردت أنباء عن سقوط أعداد غير متناسبة من القتلى من الروهينغيا وإلحاق أضرار جسيمة بمساكنهم. وقد تفاقمت العواقب الوخيمة للإعصار بسبب الإجراءات التي اتخذها جيش ميانمار لمنع إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة وفشله، على مر السنين، في تهيئة الظروف المواتية للعودة المستدامة. وكان الجيش قد علّق تراخيص السفر لجميع عمليات الإغاثة لعدة أسابيع وأمر بأن يدير أفرادها مباشرة جميع استجابات الإغاثة في حالات الكوارث وإمداداتها. ولم يسمح الجيش للروهينغيا بالتحرك بحرية لطلب المساعدة، كما عرقل جهود الإغاثة التي تبذلها جماعات المجتمع المدني المحلية من خلال التهديدات والاعتقالات التي تستهدف أولئك الذين يقدمون المساعدات أو يجمعون الأموال لجهود الإغاثة.

ثالثاً - الجلسة الافتتاحية

13- عند افتتاح حلقة النقاش، أشارت نائبة المفوض السامي لحقوق الإنسان إلى أن الروهينغيا والأقليات الأخرى في ميانمار عانوا عقوداً من الاضطهاد والتمييز المنهجي. وبعد مرور أحد عشر عاماً على أعمال العنف التي شهدتها ولاية راخين في عام 2012، والتي أعقبتها أزمات عام 2016 والعمليات العسكرية في عام 2017 التي أسفرت عن مقتل الآلاف والنزوح القسري لمئات الآلاف من الروهينغيا، لا يزال أكثر من مليون شخص يقعون في مخيمات اللاجئين في بنغلاديش. وظل ما يقدر بنحو 600 000 من الروهينغيا في ميانمار، محصورين إلى حد كبير في ولاية راخين، حيث ظلوا محرومين من حقوقهم الأساسية. وأضافت أن الأقليات الإثنية والدينية الأخرى، التي علقت آمالها على اتفاقات وقف إطلاق النار والوعد بمستقبل اتحادي وديمقراطي لميانمار، أصبحت مرة أخرى ضحية للعنف نتيجة الانقلاب العسكري في شباط/فبراير 2021. وكان الانقلاب قد شهد قمعاً عنيفاً في أجزاء كثيرة من ميانمار وألحق مزيداً من المعاناة بالأقليات، بما في ذلك الروهينغيا.

14- وأشارت نائبة المفوض السامي علاوة على ذلك إلى أن إعصار موكا، وهو أقوى عاصفة تضرب المنطقة منذ عقد من الزمان، قد عصفت بالبلد في أيار/مايو. ولقي أكثر من 100 شخص من الروهينغيا حتفهم، في حين دُمّرت منازل الآلاف وانقلبت حياتهم رأساً على عقب، مما جعلهم أكثر عرضة للخطر. وأبرزت واجب جيش ميانمار الواضح في توفير إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن ودون عوائق إلى جميع الأشخاص المحتاجين. وعلى الرغم من هذا الواجب، أنشأ الجيش بدلاً من ذلك نظام قيود مادية وإدارية على سير العمليات الإنسانية، بما في ذلك تقييم الخسائر والاحتياجات على الأرض. وورد أن الناس كانوا يعيشون في الغابات والملاجئ المرتجلة دون أي إمكانية للحصول على الخدمات المنقذة للحياة، مثل الأدوية، وفي بعض الأحيان الغذاء.

15- وقدمت نائبة المفوض السامي عدة توصيات. ومن أجل تحقيق مستقبل شامل للجميع، أهابت بجيش ميانمار إلى إعادة إنشاء نظام سياسي ديمقراطي وتمثيلي وخاضع للمساءلة تماماً، وإلغاء جميع التشريعات التمييزية، وإجراء حوار شامل وبناء يهدف إلى تحقيق المصالحة الوطنية، وتنفيذ تدابير تكفل احترام وحماية حقوق الإنسان وكرامة كل شخص دون تمييز. وسلطت الضوء، كخطوة أساسية، على الاعتراف القانوني الكامل بحق جميع أفراد الروهينغيا في المواطنة وإصدار الوثائق المدنية المناسبة لهم، للسماح لهم بالوصول الكامل والمتكافئ إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك التعليم والصحة والفرص الاقتصادية وحرية التنقل. وشددت أيضاً على أن أي حوار ومداولة حول مستقبل الروهينغيا، بما في ذلك أي إمكانية لعودتهم إلى ميانمار، يجب أن تشمل مشاركتهم الكاملة والفعالة والهادفة.

16- وأعربت نائبة المفوض السامي عن تضامنها مع بنغلاديش ودعمها لها لتوفير اللجوء لأكثر من مليون لاجئ من الروهينغيا طوال الأزمة التي طال أمدتها. وأثنت أيضاً على دول المنطقة التي سمحت بالإنزال الآمن وقدمت المساعدة للروهينغيا الذين يصلون بالقوارب، مشيرة إلى أن هذه المساعدة يجب أن تستمر. واعترفت بالضغط الإنساني الكبير الواقع على تلك البلدان، ولا سيما بنغلاديش، وكذلك على الجهات الفاعلة في المجال الإنساني، لضمان تقديم الخدمات في مخيمات اللاجئين في بنغلاديش. ومنذ آذار/مارس 2023، اضطر برنامج الأغذية العالمي مرتين، بسبب نقص التمويل، إلى تخفيض الحصص التموينية في المخيمات تخفيضاً حاداً، مما زاد من تفاقم معاناة اللاجئين. وعانت الاستجابة المشتركة لأزمة الروهينغيا الإنسانية لعام 2023 من نقص حاد في التمويل. وفي هذا الصدد، دعت نائبة المفوض السامي المجتمع الدولي إلى تقديم دعم مالي قوي ومستدام للاجئين الروهينغيا من خلال التمويل الكامل لخطة الاستجابة المشتركة. وسلطت الضوء على أهمية بناء القدرة على الصمود والاعتماد على الذات، مشيرة إلى أن ضمان الحصول على التعليم والتعلم مدى الحياة وتنمية المهارات وسبل العيش في مخيمات اللاجئين أمر بالغ الأهمية، وكذلك لمنع الاعتماد الكلي على المساعدة الإنسانية والاستعداد التام لإعادة بناء حياتهم في ميانمار بمجرد عودتهم بكرامة.

17- وأعربت نائبة المفوض السامي عن دعم مفوضية حقوق الإنسان الكامل لجهود المساءلة الجارية على الصعيد الدولي لوضع حد لإفلات جيش ميانمار من العقاب على الانتهاكات الماضية والحالية ضد الروهينغيا والأقليات الأخرى. وكان الطلب الذي قدمته غامبيا ضد ميانمار في محكمة العدل الدولية خطوة هامة في هذا الاتجاه، شأنه في ذلك شأن التحقيق الجاري الذي يجريه المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية. ودعت مجلس حقوق الإنسان إلى مضاعفة دعمه لمبادرات المساءلة. وأخيراً، حثت المجلس على العمل بشكل جماعي على وضع خارطة طريق نحو حلول دائمة، حلول تركز على آمال وحقوق الإنسان للروهينغيا والأقليات الأخرى.

رابعاً- موجز حلقة النقاش

ألف- مساهمات المشاركين في حلقة النقاش

18- اعتمدت ياسمين الله على تجربتها الخاصة كامرأة من الروهينغيا فرت من العنف والقمع النظامي في ميانمار عندما كانت طفلة صغيرة مع عائلتها في عام 1995. وشرحت تجربتها المباشرة لعواقب ما وصفته بالإبادة الجماعية والفظائع الجماعية المرتكبة ضد شعبها، مجتمع الروهينغيا. فعلى مدى عقود، طُردوا من ولاية راخين، موطن أجدادهم، بسبب السياسات والممارسات القمعية والتعسفية لسلطات ميانمار. وكان هناك أكثر من 1,3 مليون لاجئ من الروهينغيا في جميع أنحاء العالم، يفتقرون إلى الحماية والوضع القانوني وإلى مخرج من محنتهم.

19- وقدمت السيدة ياسمين الله توصيتين لتحقيق سلام مستدام في ميانمار. أولاً، سلطت الضوء على أهمية اعتراف ميانمار بهوية الروهينغيا. ومن وجهة نظرها، لا يمكن حل أزمة الروهينغيا من خلال إدخال تغييرات على وضع الروهينغيا من حيث الجنسية فقط. ففي سياق ميانمار، تعني المستويات المختلفة للجنسية مستويات مختلفة من الحماية وفرصاً مختلفة للمشاركة السياسية. وحتى يومنا هذا، كان بعض الروهينغيا يحملون الجنسية، ولكن دون اعتراف رسمي بانتمائهم الإثني. وظلوا يتعرضون للعنف والسياسات والممارسات التمييزية، ويُحَوَّن ويُستبعدون بصورة منهجية كمجموعة من المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وأعربت عن أملها في أن يحظى الروهينغيا بالاعتراف بمن هم الآن وبمن كانوا دائماً: قومية إثنية من السكان الأصليين في ميانمار. وقد كان هذا الوضع بمثابة أداة تفاوض للعديد من الجماعات الإثنية الأخرى المعترف بها في جميع أنحاء ميانمار ويمكن أن يكون بمثابة تدبير للحماية من الجرائم الفظيعة والتمييز وغير ذلك من انتهاكات حقوق الروهينغيا.

20- ثانياً، شددت السيدة ياسمين الله على الحاجة إلى لجنة للحقيقة والمصالحة في ميانمار. ففي غياب العدالة الانتقالية، عانت أجيال متعاقبة من الروهينغيا من تكرار الجرائم الفظيعة ضدهم؛ وكان الانقلاب العسكري في عام 2021 وحملة الإبادة الجماعية ضد الروهينغيا في عام 2017 أحدث مثالين. وقد أدى إنكار الحقيقة وعدم إجراء إصلاحات مؤسسية، مثل الإصلاحات القضائية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إلى مزيد من الانتهاكات للحقوق الأساسية للروهينغيا في ميانمار. ومن شأن لجنة للحقيقة والمصالحة أن توفر التوجيه اللازم للإصلاحات الهيكلية والمؤسسية حتى لا يتسنى ارتكاب أي فظائع أو مزيد من انتهاكات حقوق الإنسان أو السياسات والممارسات التمييزية في ميانمار مرة أخرى مع الإفلات من العقاب.

21- واختتمت السيدة ياسمين الله كلمتها بالقول إنه لا ينبغي المضي قدماً في إعادة الروهينغيا إلى الوطن دون وضع هاتين التوصيتين وتفعيلهما. وإن إجبار الروهينغيا على العودة إلى ميانمار دون ضمان الظروف المواتية لسلامتهم وأمنهم يعني أنه تم تداولهم من مخيم للاجئين إلى معسكر اعتقال في وطنهم. ولن يكون هناك حل للأزمة دون أن يتمكن الروهينغيا من شق طريقهم الخاص واقتطاع مساحة خاصة بهم في ميانمار.

22- ووصفت كريس ليو الاضطهاد المتزايد ضد الروهينغيا على مر السنين. فقالت إن العنف في عام 2012 أدى إلى نزوح 150 000 من الروهينغيا إلى معسكرات الاعتقال في راخين، وفي عام 2017، أدت الفظائع التي ارتكبتها الجيش في شمال راخين إلى نزوح جماعي لـ 740 000 شخص إلى بنغلاديش. وعلاوة على ذلك، حوَّص القرويون الروهينغيا، منذ أواخر عام 2018، وسط اشتباكات مسلحة بين جيش أركان وجيش ميانمار. وأوضحت أن الظروف المؤقتة للعودة الطوعية إلى ميانمار بأمان وكرامة ليست مهيأة، ومن ثم لا ينبغي تشجيع العودة إلى الوطن في الوقت الراهن. ولم تُعالج مسألة الجنسية وغيرها من الأسباب الجذرية لانتهاكات حقوق الإنسان ضد الروهينغيا. وقد زادت القيود المفروضة على التنقل، ومنذ الانقلاب في شباط/فبراير 2021، اعتقل جيش ميانمار وحكم على أكثر من 3 500 شخص من الروهينغيا بسبب السفر غير المرخص به داخل البلد. وسلطت السيدة ليو الضوء على الوضع المزري للروهينغيا النازحين داخلياً في ميانمار. فمنذ عام 2012، احتُجز العديد منهم في المخيمات. وأولئك الذين حاولوا إعادة بناء منازلهم في القرى المحروقة أمروا بتفكيكها. ووفقاً للسيدة ليو، ينبغي أن تكون الحلول الدائمة للنازحين داخلياً في ميانمار شرطاً مسبقاً قبل الشروع في أي عملية إعادة إلى الوطن من بنغلاديش. وأضافت أنه على الرغم من الهدنة المؤقتة التي تم التوصل إليها بين جيش أركان وجيش ميانمار في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، فإن التوترات في المنطقة لا تزال مرتفعة. وقد جلب جيش ميانمار مزيداً من القوات والمعدات العسكرية، مما يشير إلى أن الأعمال العدائية يمكن أن تستأنف في أي وقت.

23- وعلاوة على ذلك، جادلت السيدة ليوا بأن الخطة التجريبية الثانية لإعادة حوالي 100 من الروهينغا، التي تمت مناقشتها في عام 2023 بين بنغلاديش وميانمار، لا تضمن حقهم في العودة إلى قريتهم الأصلية. وجميع مواقع إعادة التوطين الـ 15 التي ورد أن الروهينغا سيعاد توطينهم فيها تقع في شمال مونغداو. وفي الوقت نفسه، كان بعض الذين سمحت لهم سلطات ميانمار بالعودة من قرى أخرى، مثل بوثيدونغ. وأشارت إلى زيارة "الذهب وشاهد" التي أُجريت في أيار/مايو 2023 لـ 20 لاجئاً من الروهينغا أعربوا عند عودتهم عن عدم رضاهم وعدم رغبتهم في العودة في ظل تلك الظروف⁽⁷⁾. وشددت على أهمية دعم حق الروهينغا في العودة إلى وطنهم على أساس اختيار مستتير وحر. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي للمفوضية في بنغلاديش أن تقيم الطابع الطوعي للقرارات التي يتخذها اللاجئين بشأن العودة وأن تقدم لهم المشورة بشأن المخاطر.

24- وأشارت السيدة ليوا أيضاً إلى بعض التطورات الإيجابية. وفيما وصفته بأنه تقدم مفاجئ، أوضحت أن حكومة الوحدة الوطنية في ميانمار أصدرت، في عام 2021، بياناً سياسياً يعترف بحق الروهينغا في الحصول على جنسية ميانمار، وعينت مستشاراً للروهينغا نائباً لوزير حقوق الإنسان. غير أنه لم يتضح بعد ما إذا كانت هذه السياسة التزاماً حقيقياً أم مجرد أداة حملة للسعي إلى الحصول على اعتراف دولي. ومن ناحية أخرى، أشارت إلى أن جيش أركان وجناحه السياسي قد غيرا أيضاً خطابهما بشأن الروهينغا ويبدو أنهما الآن يدعوان إلى الشمولية. وفي النظم الإدارية التي أنشأوها في المناطق الريفية الخاضعة لسيطرتهم، شكلوا "لجاناً قروية" للروهينغا. ودكرت السيدة ليوا أعضاء مجلس حقوق الإنسان بأنه ينبغي رصد هذه التطورات ودعمها، وأنه ينبغي إشراك جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك حكومة الوحدة الوطنية وجيش أركان والروهينغا أنفسهم، بطريقة هادفة في إيجاد الحلول.

25- وبالنظر إلى أن احتمالات العودة الطوعية إلى الوطن كانت بعيدة، شددت السيدة ليوا على أهمية تلبية الاحتياجات القصيرة والمتوسطة الأجل للاجئين الروهينغا في البلدان المضيفة. وأوضحت أن الاكتظاظ، والقيود المفروضة على التنقل، وعدم الحصول على سبل العيش والتعليم، وانعدام الأمن في مخيمات اللاجئين في بنغلاديش عوامل دافعة للتحركات الفرعية في المنطقة وينبغي معالجتها. وقد أجبر نقص التمويل برنامج الأغذية العالمي على تخفيض الحصص التموينية الشهرية في آذار/مارس، ثم في حزيران/يونيه، مما أدى إلى تفاقم الحالة بالنسبة للسكان الذين يعانون أطفالهم بالفعل من سوء تغذية حاد. وبموجب مبدأ تقاسم المسؤولية، حثت السيدة ليوا المجتمع الدولي على تقديم تمويل كافٍ لتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية للاجئين الروهينغا. وينبغي وضع إطار إقليمي قوي للحماية، في حين ينبغي وقف ممارسات صد المهاجرين في البحر واحتجازهم إلى أجل غير مسمى في جميع أنحاء المنطقة. وأخيراً، أوصت بالسعي بقوة إلى إيجاد حلول دائمة بديلة، مثل إعادة التوطين في بلدان ثالثة والمسارات التكميلية.

26- ووصف كياو وين السياسات والممارسات المعادية للمسلمين في ميانمار. وأوضح أن هناك مجموعات مسلمة مختلفة في البلد، بما في ذلك البنغالية والماليزية والروهينغية. وقد عزز قانون الجنسية لعام 1982 أساس السياسات والممارسات المعادية للمسلمين، بما في ذلك ما وصفه السيد وين بأنه إبادة جماعية ضد الروهينغا. وبموجب القانون، حُرّم المسلمون، في جملة أمور، من حقوقهم في جنسية ميانمار وحرية التنقل والمشاركة السياسية.

27- وكانت منظمة السيد وين، وهي شبكة بورما لحقوق الإنسان، توثق انتهاكات حقوق الإنسان في ميانمار ضد ست مجموعات مسلمة مختلفة. ومنذ الانقلاب العسكري في شباط/فبراير 2021، سجلت

(7) مبادرة من جيش ميانمار والمسؤولين البنغلاديشيين لقيام 20 لاجئاً من الروهينغا بزيارة ولاية راخين في أيار/مايو 2023 والاطلاع بأنفسهم على الظروف هناك والاستعدادات لتنفيذ خطة العودة التجريبية إلى الوطن.

عدداً متزايداً من حالات النهب والحرق وتدمير الممتلكات والمحلات التجارية وأماكن العبادة للمجتمعات المسلمة. وكمثال على ذلك، أحرق جيش ميانمار ما يقرب من 1 000 منزل في القرى المسلمة في وسط ميانمار. وكان هناك أيضاً تزايد مطرد في عدد الأفراد المسلمين الذين احتُجزوا وغُذِّبوا بصورة تعسفية. وأضاف السيد وين أن هناك اتجاهاً يبعث على القلق بوجه خاص يتمثل في مسألة خطاب الكراهية في ميانمار؛ فمُنذ شباط/فبراير 2021، وقّعت شبكة بورما لحقوق الإنسان أكثر من 612 حادثة خطاب كراهية استهدفت الأقليات المسلمة، بما فيها الروهينغيا، من قبل أنصار جيش ميانمار على وسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك فيسبوك وتلغرام، وفي المجالات المدعومة من الجيش.

28- وشدد السيد وين على أهمية المساءلة في إطار أي حل دائم للأزمة. فما دام الجيش يتمتع بالإفلات التام من العقاب على أفعاله، فإن القمع المستمر للروهينغيا والأقليات الأخرى سيستمر بلا هوادة. وحث مجلس الأمن إما على إحالة الوضع برمته في ميانمار إلى المحكمة الجنائية الدولية أو إنشاء محكمة جنائية منفصلة للتحقيق في كامل الفضائع المرتكبة في ميانمار ومقاضاة مرتكبيها. وأوصى أيضاً بأن يفرض المجلس حظراً عالمياً على الأسلحة وعقوبات محددة الهدف لضمان خفض الإيرادات لجيش ميانمار. وعلى نفس المنوال، أهاب بالدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى فرض جزاءات اقتصادية محددة الهدف على جيش ميانمار. وأخيراً، شجع البلدان المجاورة، بما فيها إندونيسيا وبنغلاديش وتايلند والهند، على وضع استجابة إقليمية شاملة لأزمة اللاجئين، وتوفير الحماية والدعم والمساعدة الإنسانية والقانونية لجميع اللاجئين الفارين من ميانمار، والإذن بتقديم معونة طارئة عبر الحدود للنازحين داخلياً في ميانمار.

29- وأشار محسن حبيب إلى أربعة عقود من التمييز المنهجي في ميانمار، والعنصرية التي تغذيها القومية وترعاها الدولة ضد الروهينغيا، مما يجعلهم الأقلية الأكثر اضطهاداً في العالم. وجادل السيد حبيب بأن الهجرة الجماعية المتكررة والمحاولات المتعددة الفاشلة للعودة إلى الوطن تعكس السلوك غير المتعاون لسلطات ميانمار. فقد أدى الانقلاب في شباط/فبراير 2021 إلى تقادم الوضع، مما جعل محاولات إعادة الروهينغيا إلى وطنهم بنجاح أكثر صعوبة. وفي الوقت نفسه، أصبحت مخيمات اللاجئين في بنغلاديش واحدة من أكثر المناطق اكتظاظاً بالسكان على الصعيد العالمي، مما تسبب في تدهور بيئي وأدى إلى عواقب وخيمة على الاقتصاد والصحة والسمعة في البلد المضيف. وقال إن هناك أيضاً أدلة على وجود عصابات للاتجار بالبشر والمخدرات تعمل على الحدود بين بنغلاديش وميانمار.

30- وقال السيد حبيب إن العودة إلى ميانمار لا تزال تبدو الحل الأكثر ديمومة للأزمة، ولكن فقط إذا أمكن اعتماد نهج شامل: نهج يسمح للروهينغيا بالتمتع بحقوقهم الإنسانية وكرامتهم وتمكينهم من بناء حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والحفاظ عليها. وفي هذا الصدد، حدد في بحثه أكاديمي رأس المال الأمني والاقتصادي والتعليمي والاجتماعي كشرط مسبق للعودة إلى الوطن.

31- وتحدث السيد حبيب بمزيد من التفصيل عن نتائج أبحاثه في عام 2018. وقال إن الشعور بالضعف والخوف من العنف الإثني وتجربة ما قبل الحرب وما بعدها مع جيش ميانمار ووجود مجرمي الحرب يؤثر على مواقف اللاجئين الروهينغيا تجاه العودة إلى الوطن. وطالب ما مجموعه 94 في المائة من المجبيين (من 3 300 أُجريت معهم مقابلات) بتحسين الحالة الأمنية قبل أن يوافقوا على إعادتهم إلى وطنهم في ميانمار. وفيما يتعلق بالبعد الاقتصادي، أشار إلى أهمية التعويضات المالية، إلى جانب المساءلة القانونية والأخلاقية، من جانب سلطات ميانمار. وينبغي تعويض الروهينغيا مالياً عن خسارتهم لسبل عيشهم وأصولهم المادية، فضلاً عن صدماتهم، التي من شأنها أن توفر لهم وسيلة لإعادة توطينهم وإعادة تأهيلهم واستعادة حالتهم الاقتصادية الأصلية عند عودتهم إلى ميانمار. وأخيراً، أشار السيد حبيب إلى أن هناك مخاوف متزايدة بشأن نقص فرص التعليم والعمل للاجئين الروهينغيا في مخيمات اللاجئين، وفقدانهم للمهارات، والتحديات التي تواجه إحساسهم بالانتماء إلى الجماعة. وسلط الضوء على الحاجة إلى

إنشاء خدمات ومبادرات تعليمية عالية الجودة لغرس الشعور بالانتماء إلى الجماعة والتضامن بين الروهينغيا. وينبغي أن تهدف أي مبادرة لتحقيق هذه الغاية إلى تحسين رفاهية مجتمع الروهينغيا، بما يتماشى مع التعهد "بعدم ترك أحد خلف الركب".

باء - جلسة التحاور

32- خلال المناقشة العامة، أدلى ببيانات ممثلو الاتحاد الروسي وأستراليا واندونيسيا وإيران (جمهورية - الإسلامية) وباكستان (نيابة عن منظمة التعاون الإسلامي) وبنغلاديش وتركيا وجنوب أفريقيا والسنغال وغامبيا وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية) وكوستاريكا والكويت ولكسمبرغ (نيابة عن بلجيكا ولكسمبرغ ومملكة هولندا) وماليزيا ومصر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وموريتانيا والنرويج (نيابة عن بلدان شمال أوروبا)، فضلاً عن الاتحاد الأوروبي (نيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء).

33- وتناول الكلمة أيضاً ممثلون عن منظمات وطنية ودولية وغير حكومية، بما في ذلك المنتدى الآسيوي لحقوق الإنسان والتنمية، ورابطة المعونة لحقوق الإنسان والهجرة، ومنظمة هيومن رايتس ووتش، والشبكة الدولية لحقوق الإنسان، ورابطة المحامين الدولية، واللجنة الإسلامية لحقوق الإنسان، ومنظمة يوفنتوم، ومنظمة الدفاع عن حقوق وحريات مواطني تركمانستان.

34- وأعرب العديد من المتحدثين عن قلقهم العميق إزاء تدهور أوضاع حقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية في ميانمار منذ الانقلاب في شباط/فبراير 2021، ودعوا إلى وقف فوري للعنف. ولاحظ ممثل أستراليا أن استمرار القمع والعنف من جانب جيش ميانمار كانت له عواقب مدمرة على شعب ميانمار، بما في ذلك الروهينغيا والأقليات الأخرى، مما كان له آثار على الاستقرار والازدهار الإقليميين. وأعرب ممثل النرويج عن إدانته لاستخدام الجيش العشوائي للقوة ضد المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، وأهاب به إلى الإنهاء الفوري لجميع أعمال العنف ضد المدنيين. وأعرب ممثل جنوب أفريقيا عن شجبه لتجاهل جيش ميانمار التام لالتزاماته بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وسلط الضوء على الأدلة المتزايدة على أن الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب قد تكثفت في البلد، بما في ذلك الهجمات الواسعة النطاق والمنهجية التي ترتكب ضد المدنيين، بمن فيهم الروهينغيا والأقليات الإثنية الأخرى. وحث المجتمع الدولي على الوقوف صفاً واحداً من أجل الضغط على الجيش لكي يوقف حملاته القمعية المستمرة ضد شعب ميانمار وإعادة سيادة القانون والديمقراطية.

35- وحث العديد من المتحدثين بشدة، بمن فيهم ممثلو أستراليا ولكسمبرغ وماليزيا والسنغال والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي، على السماح بإيصال المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن ودون عوائق إلى جميع الناس في جميع أنحاء ميانمار. وأشار ممثل كوستاريكا إلى ضعف مجتمع الروهينغيا بوجه خاص أمام الكوارث الطبيعية. وفي أعقاب إعصار موكا الذي دمر العديد من المناطق في طريقه، بما في ذلك ولاية راخين، منع جيش ميانمار وصول المساعدات الإنسانية، مما تسبب في حرمان الآلاف من الروهينغيا من إمكانية الحصول على الغذاء ومياه الشرب والمأوى. وشاركت ممثلة هيومن رايتس ووتش تقارير تفيد بأن العديد من الروهينغيا يواجهون مستويات هائلة من الاحتياجات التي لم يتم تلبيتها، بما في ذلك ما يتعلق بالأمراض المنقولة بالمياه والجوع وسوء التغذية، والاحتفاء في خيام مصنوعة من الحطام. وأعربت عن أسفها لعرقلة الجيش المتعمدة للمساعدات، التي هي رمز لما يسمى باستراتيجية "قطع الإمدادات الأربعة" القائمة منذ أمد طويل والمصممة للحفاظ على السيطرة على منطقة ما عن طريق عزل

السكان وإرهابهم⁽⁸⁾. وأهاب ممثل تركيا سلطات ميانمار إلى العمل مع وكالات الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنظمات المعونة الإنسانية للمساعدة في تخفيف آثار الإعصار.

36- وقد أثير الاضطهاد الطويل الأمد والمنهجي لمجتمع الروهينغيا مراراً وتكراراً خلال المناقشة التحاورية. وندد ممثل موريتانيا بانتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب ضد الروهينغيا، بما في ذلك الحرمان من حقوق المواطنة والوثائق المدنية والقيود المفروضة على حرية التنقل والحصول على الخدمات الصحية والتعليمية والوصول إلى فرص كسب الرزق. ووفقاً لممثل تركيا، لا يزال للوضع الأمني والإنساني المتدهور في ميانمار منذ الانقلاب العسكري في شباط/فبراير 2021 تداعيات خطيرة على الجماعات الأكثر ضعفاً، وخاصة الروهينغيا. وأشار ممثل إندونيسيا إلى أن الحقوق والحريات الأساسية للروهينغيا، بمن فيهم النساء والأطفال، لن يتم إعمالها ما دامت الأزمة السياسية والعنف المستمران في ميانمار لم يوجد لهما حل. وأهاب العديد من المتحدثين بدورهم بجيش ميانمار إلى وضع حد للانتهاكات وتزويد مجتمع الروهينغيا بالحماية اللازمة لحقوقهم، وتحديد وتنفيذ حل دائم للأزمة.

37- وأشار العديد من المتحدثين إلى أن معالجة الأسباب الجذرية أمر حيوي للتوصل إلى حل دائم لأزمة الروهينغيا. وتتعلق إحدى التوصيات المتكررة بمسألة الجنسية للروهينغيا. وشدد ممثل الشبكة الدولية لحقوق الإنسان على أن اضطهاد الروهينغيا سيستمر ما لم تعترف ميانمار بهم كمواطنين بنفس الطريقة التي تعترف بها بالجماعات الإثنية الأخرى، وأن عدم القيام بذلك قد يؤدي إلى مزيد من أعمال الإبادة الجماعية ضد هذه الجماعة. ودعا ممثل باكستان ميانمار إلى اتخاذ تدابير فورية لتنفيذ جميع توصيات اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين، بما في ذلك استعادة جنسية الروهينغيا عن طريق تعديل قانون الجنسية لعام 1982. وسيكون هذا التعديل، كما أشار ممثل منظمة يوفنتوم، ضرورياً لمنحهم حقوقاً متساوية وضمان حمايتهم القانونية وحصولهم على الخدمات الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية والعمالة.

38- وأشار ممثل بنغلاديش إلى تقارير متعددة للأمم المتحدة حددت التمييز المؤسسي والنزاعات الإثنية المسلحة الطويلة الأمد وإيديولوجية "البؤرمة" القومية المتطرفة بوصفها أسباباً جذرية لانتهاكات حقوق الإنسان ضد الروهينغيا والأقليات الأخرى. وأيدت هذا الرأي ممثلة رابطة المحامين الدولية، التي أعربت عن قلقها إزاء السرديات المتفشية المعادية للروهينغيا المتداولة في ميانمار. وحذرت من الاستخدام الواسع النطاق لخطاب الكراهية والمعلومات المغلوطة لتأجيج التوترات بين الإثنيات والأديان في ميانمار. وأثار كل من ممثل السنغال وممثل منظمة الدفاع عن حقوق وحريات مواطني تركمانستان أهمية إجراء حوار شامل بين مختلف الطوائف الإثنية والدينية في ميانمار، بغية حل التوترات والنزاعات بين الطوائف وتعزيز التماسك الاجتماعي.

39- وقد حدد العديد من المتحدثين ضمان المساءلة باعتباره أمراً بالغ الأهمية لدعم حقوق الإنسان للروهينغيا والأقليات الأخرى في ميانمار وعاملاً رئيسياً في تحقيق حل دائم للأزمة. ووفقاً لما ذكره ممثل الاتحاد الأوروبي، فإن لآلية التحقيق المستقلة لميانمار والتحقيقات والإجراءات التي تجريها المحاكم أو الهيئات القضائية الوطنية أو الإقليمية أو الدولية، بما في ذلك محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، دوراً هاماً تؤديه في ضمان وصول الضحايا إلى العدالة وسبل الانتصاف ومساءلة الجناة. ودعا ممثلاً لكسمبرغ وباكستان على وجه التحديد إلى الامتثال الكامل للأمر الصادر عن محكمة العدل الدولية باتخاذ تدابير مؤقتة والتعاون مع جميع الآليات القضائية وآليات المساءلة الجارية. ودعا ممثل المنتدى الآسيوي لحقوق الإنسان والتنمية أيضاً على وجه التحديد إلى إحالة الوضع في ميانمار إلى المحكمة الجنائية الدولية.

(8) انظر A/HRC/52/21، الحاشية 2.

40- واعتبر العديد من المتحدثين أن الحوارات الشاملة لجميع أصحاب المصلحة أساسية. وشدد ممثل إيران (جمهورية - الإسلامية) على أن إيجاد حل دائم لأزمة الروهينغا يتطلب مشاركة جميع الأطراف. وأيد هذا الرأي ممثل فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، الذي رأى أنه لا غنى عن الدفع باتجاه إجراء حوار واسع وبناء وشامل من أجل تحقيق المصالحة الوطنية، وفقاً لإرادة ومصالح شعب ميانمار، بما في ذلك الروهينغا والأقليات الأخرى. وفي هذا الصدد، أكد العديد من المتحدثين على أهمية وضع الروهينغا في صميم جميع المناقشات لمعالجة الأزمة. ورأوا أن المشاركة الشاملة والهادفة لمجتمع الروهينغا شرط مسبق لاستدامة أي حل.

41- وأضفى بعض المتحدثين أهمية خاصة على دور المنظمات الإقليمية والحكومية الدولية والمنظمات الدولية في تيسير التوصل إلى حل دائم للأزمة. ووفقاً للمتحدثين من إندونيسيا وماليزيا، واصلت رابطة أمم جنوب شرق آسيا إشراك جميع أصحاب المصلحة في ميانمار سعياً إلى إجراء حوار شامل من خلال وضع توافق الآراء المكون من خمس نقاط كمرجع رئيسي لها. وأشار ممثل مصر أيضاً إلى الدور المحوري الذي تؤديه منظمة التعاون الإسلامي في هذه المسألة. وأعرب متحدثون آخرون أيضاً عن تأييدهم للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام المعني بميانمار.

42- ونتيجة للأزمات المستمرة، كما أبرز ممثل رابطة المعونة لحقوق الإنسان والهجرة، اضطر أكثر من مليون من الروهينغا إلى الفرار من ميانمار، بحثاً عن الأمان واللجوء في البلدان المجاورة، مما زاد من الضغط الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي على تلك البلدان بسبب نقص الموارد اللازمة للاستجابة بطريقة ملائمة. وأشار ممثل الكويت إلى أن آخر تقرير عالمي صادر عن مفوضية شؤون اللاجئين يفيد بأن العدد وصل إلى 1.3 مليون شخص، وتشكل النساء ربع هذا العدد والأطفال نصفه. وفي المخيمات في بنغلاديش، يعيش اللاجئون الروهينغا بفرص محدودة للتعليم وسبل العيش وآفاق بعيدة فقط للحلول الدائمة الفورية. وقد تدهورت الحالة منذ انخفاض الحصص التموينية الشحيحة بالفعل نتيجة للنقص في تمويل برنامج الأغذية العالمي. ولهذا السبب، وبموجب مبدأ المسؤولية المشتركة تجاه اللاجئين، أهاب العديد من المتحدثين بالمجتمع الدولي إلى تقديم الدعم للبلدان المضيفة للاجئين الروهينغا، ولا سيما بنغلاديش، وتعزيز مساعداته الإنسانية للاجئين الروهينغا، بما في ذلك من خلال خطة الاستجابة المشتركة لأزمة الروهينغا الإنسانية لعام 2023. وفيما يتعلق بالزيادة المستمرة في عدد ملتمسي اللجوء واللاجئين من ميانمار، ناشد ممثل اللجنة الإسلامية لحقوق الإنسان بصفة خاصة دول المنطقة السماح للاجئين وملتمسي اللجوء بدخول بلدانها، وحمايتهم، والاحترام الكامل لمبدأ عدم الإعادة القسرية. وحث ممثل ماليزيا أيضاً الموقعين على الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين على الوفاء بالتزاماتهم القانونية الدولية وقبول مزيد من اللاجئين لإعادة توطينهم أو نقلهم إلى مكان جديد.

43- ورحب ممثلو الاتحاد الروسي وباكستان وبنغلاديش والكويت وموريتانيا بالحوار بين بنغلاديش وسلطات ميانمار بشأن مشروع تجريبي لإعادة اللاجئين الروهينغا من بنغلاديش إلى ميانمار، معتبرين أنه خطوة حاسمة نحو إيجاد حل دائم لأزمة الروهينغا. وفي الوقت نفسه، أعرب العديد من الدول وممثلي المنظمات الوطنية والدولية والمنظمات غير الحكومية عن قلقهم من أن أي إعادة إلى الوطن ينبغي أن تكون آمنة وكريمة وطوعية ومستدامة وألا تتم إلا عندما تكون الظروف مواتية للعودة. وشددوا على أن هذه الظروف غير موجودة حالياً في ميانمار. وذكر ممثل المملكة المتحدة أن المملكة المتحدة ستواصل دعم الروهينغا الذين يعيشون في مخيمات في بنغلاديش إلى أن تتحسن الظروف في ميانمار. وأعرب ممثل لكسمبرغ عن امتنانه لبنغلاديش لما تبذله من جهود مكثفة لدعم الروهينغا وغيرهم من اللاجئين في ظل ظروف بالغة الصعوبة، ولكنه نكّر مجلس حقوق الإنسان بأن أي عودة إلى ميانمار يجب أن تكون على أساس طوعي بحت. وأعرب ممثل المنتدى الآسيوي لحقوق الإنسان والتنمية أيضاً عن قلقه من أن

إعادة لاجئي الروهينغا إلى وطنهم في الوقت الذي يستمر فيه الجيش نفسه في ارتكاب فظائع جماعية على نطاق وطني لا تقدم حلاً دائماً للأزمة.

44- وطرح المتحدثون على المشاركين في حلقة النقاش عدداً من الأسئلة، مثلاً بشأن التدابير اللازمة لمعالجة الأسباب الجذرية لاضطهاد الروهينغا، ومنع تكرار الفظائع ضدهم، وتعزيز الحلول الدائمة لأزمة الروهينغا. وسُئل المشاركون أيضاً عن التدابير المحددة التي يمكن اتخاذها لتحسين حالة حقوق الإنسان للروهينغا والأقليات الأخرى في ميانمار، بما فيها تلك الموجودة في مخيمات النازحين داخلياً، ولتقديم الدعم الكافي للاجئين الروهينغا في البلدان المجاورة، ولا سيما بنغلاديش. وطُرِحت أسئلة حول الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يضع حداً للإفلات من العقاب ويضمن مساءلة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان ضد الروهينغا والأقليات الأخرى، والكيفية التي يمكن بها ضمان مشاركة الروهينغا مشاركة حقيقية وهادفة في أي نقاش حول الحلول الدائمة للأزمة. وسأل ممثل لكسمبرغ المشاركين في حلقة النقاش عن توقعاتهم فيما يتعلق بزيادة مشاركة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وعما يمكن أن تفعله البلدان التي تحافظ على روابط بجيش ميانمار للتخفيف من محنة الروهينغا والأقليات الأخرى في ميانمار. وأشار ممثل النرويج إلى أن الحوار بين الطوائف والمعاناة المشتركة قد عززا على ما يبدو زيادة التفاهم بين بعض الجماعات الإثنية والقوى الديمقراطية في ميانمار، وسأل عن الإجراءات ذات الأولوية التي يمكن أن تتخذها الجهات الفاعلة الخارجية في الأجلين القصير والمتوسط.

جيم - الردود والملاحظات الختامية

45- حثت نائبة المفوض السامي الأطراف، على المدى القصير، على التركيز على ضمان الدعم الفوري ووصول المساعدات الإنسانية إلى الروهينغا في ميانمار في أعقاب الإعصار. وشددت على أن أي انتقال من المخيمات المغلقة في راخين يجب أن يتم بتنسيق كامل مع أفراد المجموعة نفسها، وأنه ينبغي ضمان حريتهم في التنقل وسبل العيش والحصول على الخدمات الأساسية. ودعت أيضاً إلى توفير مزيد من الأموال الإنسانية للروهينغا في بنغلاديش. وفي الأجلين المتوسط والطويل، دُكرت نائبة المفوض السامي مجلس حقوق الإنسان بالتوصيات التي قدمتها اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين والبعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار. وعلى وجه التحديد، كررت التأكيد على أهمية تعديل قانون الجنسية لعام 1982، وتهيئة الظروف للعودة الآمنة والكرامة والمستدامة والطوعية للاجئين الروهينغا، وزيادة خيارات إعادة التوطين والمسارات التكميلية، لا سيما للفئات الأكثر ضعفاً، وعلى الأهمية الحيوية للسعي إلى تحقيق المساواة.

46- وأعربت السيدة ياسمين الله على اتفاقها مع ملاحظات نائبة المفوض السامي بشأن الحاجة إلى دعم الروهينغا في ميانمار، كأولوية، بطريقة كريمة. ورداً على السؤال المتعلق بمشاركة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، أبرزت أهمية الدعوة إلى توافق الآراء المكون من خمس نقاط وتوسيع نطاقه بحيث يحقق الأهداف ويعالج الوضع حقاً، بما في ذلك ما يتعلق بحصول النساء من بناء السلام على المعونة والدعم عبر الحدود، بالاستناد إلى إطار المرأة والسلام والأمن التابع لمجلس الأمن. وحثت الدول على ضمان أن يكون مجتمع الروهينغا في صميم جميع المحادثات المتعلقة بميانمار مع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمع المدني وحكومة الوحدة الوطنية وجيش ميانمار.

47- ودعت السيدة ياسمين الله مجلس حقوق الإنسان إلى دفع حكومة الوحدة الوطنية والمجتمع المدني من داخل ميانمار للاعتراف بالروهينغا كمجموعة إثنية من السكان الأصليين تنتمي إلى ميانمار، وإعادة دمج الروهينغا في جميع جوانب المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وكما أكدت في ملاحظاتها الافتتاحية، فمن أجل التوصل إلى حلول دائمة، ينبغي أن تكون العدالة الانتقالية في صميم كل تخطيط

للمستقبل، ويمكن للجنة الحقيقة والمصالحة أن تكون بمثابة مخطط للتغيير الاجتماعي الضروري. ورددت الملاحظات التي أدلى بها العديد من المتحدثين بأن الإعادة إلى الوطن ينبغي ألا تمضي قدماً إذا اضطرت الروهينغيا إلى العودة لمواجهة مرتكبي الانتهاكات ضدهم، الذين لم يواجهوا حتى الآن أي عواقب لجرائمهم.

48- ووصفت السيدة ليوا بعض الإجراءات الملموسة التي يمكن أن تتخذها حكومة الوحدة الوطنية بهدف بناء الثقة مع مجتمع الروهينغيا. فعلى حكومة الوحدة الوطنية أن تنشئ فضاءً للحوار بين أعضائها ومجتمع الروهينغيا. وفيما عدا حكومة الوحدة الوطنية، حثت السيدة ليوا الأطراف أيضاً على التعامل مع المنظمات الإثنية المسلحة، التي أدت دوراً حاسماً في المقاومة ضد جيش ميانمار، مثل جيش أراكان. وأشارت إلى التحسن في موقف جيش أراكان وعلاقته بالروهينغيا على مر السنين. فعلى سبيل المثال، في حين منع جيش ميانمار إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، زار جيش أراكان قريتين على الأقل من قرى الروهينغيا وقدم المساعدة فيهما. وشددت السيدة ليوا على ضرورة استمرار هذه الإيادات الإيجابية، وشددت في الوقت نفسه على ضرورة توقف الأعمال التي تعرض الروهينغيا للخطر، مثلاً اتخاذ جيش ميانمار مواقع الهجوم من قراهم وانتقامه منهم.

49- وشددت السيدة ليوا على أن الظروف المؤاتية للعودة الآمنة والكرامة والطوعية للاجئين الروهينغيا إلى ميانمار غير متوفرة. وكان اللاجئون العشرون الذين شاركوا في مبادرة "اذهب وشاهد" واضحين جداً عند عودتهم أنهم لا يرغبون في إعادتهم إلى وطنهم في ظل الظروف الحالية - ويجب سماع هذه الأصوات. ومع ذلك، شددت على ضرورة ضمان حق اللاجئين في العودة ما داموا يختارون ذلك طوعاً، على أساس الموافقة المستتيرة. وفي غضون ذلك، حثت السيدة ليوا على توفير مزيد من الحماية والوصول إلى التعليم للاجئين في بنغلاديش. وأوصت أيضاً بوضع حد لممارسة احتجاز سلطات الهجرة طالبي اللجوء واللاجئين الروهينغيا إلى أجل غير مسمى في جميع أنحاء المنطقة.

50- ووصف السيد وين السياسات المعادية للمسلمين التي وضعتها جيش ميانمار على مدى عقود منذ عام 1962، والتي تغلغت في المواقف التمييزية للسلطات وموظفي الخدمة المدنية وعامة السكان في ميانمار. ولا تزال المجتمعات المسلمة في ميانمار تواجه عواقب هذه المشاعر المعادية للمسلمين، التي وصفها السيد وين بأنها "قنبلة موقوتة"، نظراً لمخاطر الإبادة الجماعية والفظائع الجماعية ومزيد من تدفق النازحين إلى البلدان المجاورة. ومع مقتل آلاف المدنيين، وتعذيب المئات، واعتقال أعداد إضافية تعسفاً منذ الانقلاب، لم يعد ما يحدث حالياً في ميانمار يشكل الشؤون الداخلية لميانمار. وأهاب السيد وين بالمجتمع الدولي إلى أن يفرض، على سبيل الأولوية، حظراً عالمياً على توريد الأسلحة إلى جيش ميانمار من أجل منعه من قتل مزيد من المدنيين. وأكد مجدداً أيضاً على أهمية وصول المساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى الجميع في ميانمار، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في مخيمات النازحين داخلياً، بمن فيهم الروهينغيا.

51- وحث السيد وين المجتمع الدولي على تعزيز جهوده الرامية إلى وضع حد لإفلات جيش ميانمار من العقاب بوسائل منها دعم القضية الجارية في محكمة العدل الدولية ودعم إحالة الوضع في ميانمار برمته إلى المحكمة الجنائية الدولية. وقال إن الهدف الطويل الأجل هو بناء وتمكين الأقليات المسلمة، بما في ذلك الروهينغيا، من خلال ضمان حصولهم على الجنسية والتعليم والمشاركة السياسية في ميانمار. وذكر السيد وين مجلس حقوق الإنسان بأهمية إشراك جميع الأقليات المسلمة إشراكاً هادفاً في أي مناقشة أو عملية صنع قرار بشأنهم.

52- وقدم السيد حبيب نوعين من التوصيات. أولاً، فيما يتعلق بتدابير السياسة الخارجية، أهاب بالمجتمع الدولي إلى زيادة الضغط على جيش ميانمار بفرض جزاءات تجارية وحظر على الأسلحة، ودعم القضية الجارية في محكمة العدل الدولية والتعويضات المالية المحتملة. وحث أيضاً البلدان المجاورة، بما فيها أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا، على بذل مزيد من الجهد في هذا الصدد. واقترح أن تنظر رابطة

أمم جنوب شرق آسيا في تعليق عضوية ميانمار في المنظمة كخطوة ممكنة. ثانياً، فيما يتعلق بالتدابير الداخلية، لا يمكن التوصل إلى حلول دائمة إلا بإجراء إصلاحات سياسية وقانونية في ميانمار. وأهاب السيد حبيب بجيش ميانمار إلى إظهار المساءلة وطالب حكومة الوحدة الوطنية بالاعتراف بالروهنغيا كأقلية إثنية في ميانمار. وعلى غرار غيره من أعضاء حلقة النقاش، أشار إلى أهمية المشاركة الحقيقية لمجتمع الروهنغيا في جميع المسائل التي تؤثر عليه، وأهاب بحكومة الوحدة الوطنية إلى ضمان ذلك.

خامساً – الاستنتاجات والتوصيات

53- طوال حلقة النقاش، شدد المتحدثون على أن معالجة الأسباب الجذرية لانتهاكات حقوق الإنسان للروهنغيا والأقليات الأخرى في ميانمار أمر أساسي للتوصل إلى حلول دائمة لأزمات حقوق الإنسان والأزمات الإنسانية الجارية. والاعتراف بالروهنغيا بوصفهم أقلية إثنية في ميانمار وحل مسألة الجنسية أمران لا غنى عنهما لتحقيق هذه الغاية. ويشكل كل من تعزيز التماسك الاجتماعي بين مختلف المجموعات الإثنية والدينية، وضمان المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، والحوار الشامل لجميع أصحاب المصلحة، بمشاركة هادفة من الروهنغيا والأقليات الأخرى، خطوات ضرورية لمستقبل سلمي وشامل للجميع في ميانمار. وفي الوقت نفسه، يجب على المجتمع الدولي أيضاً أن يكثف جهوده ويقدم دعماً إنسانياً أكبر للبلدان المضيفة، مثل بنغلاديش، وأن يقدم مزيداً من المساعدة للروهنغيا الذين يفرون من ميانمار بحثاً عن الأمان.

54- وكرر العديد من المتحدثين الإعراب عن رأيهم بأن إعادة اللاجئين الروهنغيا إلى ميانمار لا يمكن أن يمضي قدماً إلا إذا كانت الظروف في ميانمار مواتية لعودة آمنة وكريمة وطوعية ومستدامة. وبالنظر إلى تدهور أوضاع حقوق الإنسان والأوضاع الإنسانية في ميانمار منذ الانقلاب العسكري في شباط/فبراير 2021 والاضطهاد الطويل الأمد والمستمر ضد الروهنغيا والأقليات الإثنية الأخرى، فإن هذه الظروف غير موجودة حالياً. ومع ذلك، يجب السماح للاجئين الروهنغيا بإعمال حقهم في العودة إلى أماكنهم الأصلية عندما يختارون ذلك، بناءً على الموافقة الحرة والمستنيرة تماماً.

55- وخلال حلقة النقاش، أوصى ممثلو عدة دول أعضاء وأصحاب مصلحة آخرون بأن يقوم جيش ميانمار بما يلي:

- (أ) وقف العنف فوراً ووضع حد لجميع انتهاكات حقوق الإنسان ضد شعب ميانمار، وفقاً لالتزامه، بموجب توافق الآراء المكون من خمس نقاط لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، باستعادة الديمقراطية وسيادة القانون والديمقراطية، وتنفيذ قرار مجلس الأمن 2269 (2022) بشأن ميانمار وتوصيات كل من اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين والبعثة الدولية المستقلة لتقصي الحقائق في ميانمار؛
- (ب) ضمان وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل وآمن ودون عوائق إلى جميع الأشخاص المحتاجين في جميع أنحاء ميانمار، بما في ذلك ولاية راخين، التي دمرها إعصار موكا؛
- (ج) الانخراط في حوار شامل وهادف مع جميع أصحاب المصلحة وضمان المشاركة الحقيقية للروهنغيا والأقليات الأخرى في جميع المناقشات المتعلقة بميانمار؛
- (د) معالجة الأسباب الجذرية لأزمة الروهنغيا، بما في ذلك الاعتراف بالروهنغيا كأقلية إثنية في ميانمار وتسوية وضع جنسيتهم؛

(هـ) الكف عن جميع أشكال التمييز ضد الروهينغيا والأقليات الأخرى وعن إساءة معاملتهم، بما في ذلك نشر المعلومات المغلوطة وخطاب الكراهية، والعمل على حماية وتعزيز وإعمال حقوق الإنسان والحريات الأساسية في ميانمار؛

(و) وضع حد للإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان السابقة والجارية من خلال التعاون الكامل مع جميع آليات العدالة والمساءلة الجارية، بما في ذلك محكمة العدل الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية، وآلية التحقيق المستقلة لميانمار وغيرها من الآليات ذات الصلة؛

(ز) تهيئة ظروف مؤاتية للعودة الطوعية والأمنة والكرامة والمستدامة للروهينغيا وغيرهم من النازحين؛

(ح) ضمان أن أي إعادة للاجئين الروهينغيا إلى أوطانهم في ميانمار طوعية حقاً وتستند إلى موافقتهم الحرة والمستنيرة.

56- وفيما يتعلق بإنهاء جميع أشكال انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان ضد الروهينغيا والأقليات الأخرى في ميانمار، أوصى المشاركون في حلقة النقاش وممثلو عدة دول بأن تقوم الدول وأصحاب المصلحة الآخرون بما يلي:

(أ) الحفاظ على تركيز عالمي وذي أولوية على محنة ووضع الروهينغيا والأقليات الأخرى في ميانمار؛

(ب) حث جيش ميانمار على منح الحماية وضمن حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع الروهينغيا والأقليات الأخرى في ميانمار؛

(ج) مطالبة جيش ميانمار بالاعتراف بهوية الروهينغيا بوصفهم أقلية إثنية في ميانمار؛

(د) التبرؤ من التمييز المنهجي ضد الروهينغيا والاعتراف بالحاجة إلى تشريعات جديدة للجنسية، وفقاً للقواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛

(هـ) حث جيش ميانمار على ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى الروهينغيا النازحين داخلياً والأقليات الأخرى، وضمان حريتهم في التنقل والوصول إلى سبل العيش والخدمات الأساسية؛

(و) العمل بنشاط على ضمان مشاركة الروهينغيا والأقليات الأخرى مشاركة شاملة وهادفة في ميانمار في جميع المداورات حول مستقبلهم؛

(ز) تسهيل الحوار الشامل بين مختلف الطوائف الإثنية والدينية في ميانمار، بما في ذلك الروهينغيا، بهدف حل التوترات والنزاعات بين الطوائف وتعزيز التماسك الاجتماعي.

57- ولضمان المساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، أوصى المشاركون في حلقة النقاش وممثلو الدول بأن تقوم الدول وأصحاب المصلحة الآخرون بما يلي:

(أ) مواصلة دعم جهود المساءلة على الصعيدين الوطني والدولي، بما في ذلك عن طريق محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، وتقديم دعم مستمر إلى آلية التحقيق المستقلة لميانمار والآليات الأخرى ذات الصلة؛

(ب) دعم إنشاء لجنة للحقيقة والمصالحة في ميانمار كجزء من تدابير العدالة الانتقالية في ميانمار حيثما سمحت الظروف بذلك؛

(ج) دعم التنفيذ الكامل لتوافق الآراء المكون من خمس نقاط لرابطة أمم جنوب شرق آسيا؛

(د) فرض عقوبات اقتصادية وحظر للأسلحة على جيش ميانمار.

58- ولدعم اللاجئين الروهينغيا، أوصى المشاركون في حلقة النقاش وممثلو الدول بأن تقوم الدول وأصحاب المصلحة الآخرون بما يلي:

(أ) حث جيش ميانمار على تهيئة الظروف المواتية لعودتهم إلى أوطانهم وضمان عودة اللاجئين الروهينغيا إلى ولاية راخين عودة آمنة وكريمة وطوعية ومستدامة؛

(ب) توفير استجابة إنسانية أكبر، تماشياً مع مبدأ تقاسم المسؤولية، لعكس التخفيضات في الحصص التموينية وتلبية الاحتياجات العاجلة الأخرى للاجئين الروهينغيا، ولا سيما الفئات الأكثر ضعفاً، في البلدان المضيفة، ولا سيما بنغلاديش، بما في ذلك عن طريق تمويل خطة الاستجابة المشتركة لأزمة الروهينغيا الإنسانية لعام 2023؛

(ج) وضع استجابة إقليمية قوية لأزمة اللاجئين، بما في ذلك من خلال السماح بدخول طالبي اللجوء واللاجئين إلى أراضيها، والامتناع عن ممارسات صد المهاجرين في البحر واحتجازهم إلى أجل غير مسمى وإعادتهم إلى أماكن يتعرضون فيها لخطر الاضطهاد، وتوفير المساعدة الإنسانية والحماية، وضمان حصولهم على الخدمات الأساسية؛

(د) السعي إلى إيجاد حلول دائمة بديلة للاجئين الروهينغيا الأكثر ضعفاً، مثلاً من خلال توفير فرص إعادة التوطين والمسارات التكميلية.